

المحاضر الرسمية

الجمعية العامة



الدورة التاسعة والخمسون

الجلسة العامة ٢٨

الأربعاء، ١٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤، الساعة ١١/٣٠
نيويورك

الرئيس: السيد جان بينغ (غابون)

افتتحت الجلسة الساعة ١١/٣٠.

البندان ١١ و ٥٣ من جدول الأعمال (تابع)

تقرير مجلس الأمن (A/59/2)

مسألة التمثيل العادل في مجلس الأمن وزيادة عدد
أعضائه والمسائل ذات الصلة

الأمن وزيادة عدد أعضائه وأمور أخرى ذات صلة بمجلس
الأمن. وأود أن أعرب عن تقدير وفد بلادي لرئيس الجمعية
العامة في دورتها الثامنة والخمسين، معالي السيد جوليان
هنت، لدوره النشاط بصفته رئيس الفريق العامل وجهوده
التي اتسمت بالتصميم على ضمان اتفاق عام حول هذه
القضايا.

إننا نعيش في مناح سياسي دولي متغير باستمرار
يتحدى ويختبر قوة منظمنا. فخلال العام المنصرم، استمرت
تهديدات قديمة وتحديات جديدة في السيطرة على أنحاء كثيرة
من العالم مما أثر بشكل مباشر على العديد من دولنا
الأعضاء. وفي هذا الصدد، يود وفد بلادي أن يعلق على
بعض القضايا الهامة الواردة في التقرير والتي كان لها مثل
ذلك الأثر.

على الرغم من حقيقة أن المجلس نظر بشكل منتظم
في الوضع في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين،
إلا أن الوضع على الأرض لم يتحسن، بل في واقع الأمر
ازداد سوءا. إن تنفيذ خريطة الطريق التي تتصور حلا دائما

السيد جيني (إندونيسيا) (تكلم بالانكليزية): يسر
وفد بلادي أن يرحب بتقرير مجلس الأمن إلى الجمعية العامة
الوارد في الوثيقة (A/59/2) الذي يوفر استعراضا موجزا
لأنشطة المجلس خلال العام الماضي في مجال السلم والأمن
الدوليين.

تمثل هذه الجلسة دائما فرصة جيدة للدول الأعضاء
من أجل استعراض أعمال المجلس، وهي مهمة نتطلع إليها
بسرور. وبالتالي، فنحن نشكر أعضاء المجلس على هذا
التقرير.

واسمحوا لي أيضا أن أرحب بتقرير الفريق العامل
المفتوح باب العضوية المعني بمسألة التمثيل العادل في مجلس

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي
ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع
أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-154A. وستصدر
التصويبات بعد انتهاء الدورة في وثيقة تصويب واحدة.

ومن أجل تهيئة الظروف لتحقيق السلم في أماكن أخرى، فقد تعاون مجلس الأمن مع المنظمات الإقليمية سعياً لإحراز ذلك الهدف المتعدد الأوجه. ونحن نشيد بالجلس على هذا الشكل من التعاون. وقد أثبتت علاقات الشراكة هذه في حالات كثيرة، أنها مثمرة في بناء وصون السلم بسبب المعرفة الوثيقة للمنظمات بالصراعات الإقليمية واستعدادها لتخصيص موارد لحل تلك الصراعات بشكل فعال. ومن أجل إنجاح ذلك المسعى، هناك حاجة إلى تخصيص موارد وأموال كافية في جميع الأوقات. ويعتقد وفد بلادي أن هذه الممارسة ينبغي أن تعزز بشكل أكبر، وتحدد بشكل أوضح، وفقاً للفصل الثامن من الميثاق الذي يتناول مثل هذا التفاعل.

وعلى الرغم من القيود المعروفة، فإن قيمة علاقات الشراكة الناشئة هذه تبدو بشكل واضح في أفريقيا، حيث سجل مجلس الأمن دعم الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والاتحاد الأفريقي للمساعدة في حل نزاعات عدة. فعلى سبيل المثال، يقوم الاتحاد الأفريقي بدور رئيسي في التوسط في أزمة دارفور، السودان. كذلك فإن تطبيق آلية التحقق المشترك المدعومة من الاتحاد الأفريقي بالنسبة إلى الحالة في الكونغو أدى أيضاً إلى نتائج إيجابية، وينبغي أن يفرض إلى حل سلمي لتلك الأزمة. علاوة على ذلك، تلقى المجلس توصيات من مكتب الممثل الخاص للأمين العام لغرب أفريقيا من أجل المساعدة في حل الصراعات في تلك المنطقة دون الإقليمية.

وفي ما نحن نشيد بعمل المجلس في مكافحة الإرهاب، نود التأكيد على أن التعاون بين الدول الأعضاء للتصدي لهذا التهديد العالمي يتصف بالأهمية القصوى. أما بشأن الجهود المبذولة للحد من انتشار أسلحة الدمار الشامل، فسمحوا لي أن أعرب عن قلق إندونيسيا حيال الإجراءات التي تؤثر في وضع القوانين التي اتخذها مجلس الأمن من أجل تحقيق أهداف عدم الانتشار ومكافحة الإرهاب. وعلى الرغم من

للصراع الإسرائيلي الفلسطيني على أساس قيام دولتين أبعد من أن يصبح حقيقة. ووفد بلادي ما زال يعتبر أن خريطة الطريق هي الخيار الممكن، طالما أن الأطراف ذات الصلة، خاصة الجانب الإسرائيلي، تظهر استعداداً حقيقياً لتنفيذ الخطة.

ومن دواعي الأسف أن المجلس، وفي الجزء الأفضل من تاريخ قضية فلسطين، مُنع من اتباع نهج عادل ومتوازن حيال هذه القضية. ولو سمح له القيام بذلك، لكان باستطاعته أن يقنع إسرائيل بسحب قواتها من الأراضي المحتلة ووقف أنشطة الاستيطان، وفقاً لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة. وهذه قضية هامة للغاية يمكن أن تنال من مصداقية المجلس لو أحقق في ضمان تنفيذ قراراته.

وفي ما يتعلق بأحداث أخرى في المنطقة، فإن القضية العراقية سيطرت على أعمال المجلس خلال العام المنصرم. وفي ذلك الصدد، يرحب وفدي باتخاذ القرار ١٥٤٦ (٢٠٠٤) بشأن العراق والذي أعاد السيادة إلى شعب العراق. لكن المؤسف، أن السلم والأمن والاستقرار أمور ما زالت تشكل شواغل رئيسية هناك. فتزايد العنف لا يزال يحرم، وبشكل متزايد المواطنين العراقيين من أن ينعموا ببيئة مستقرة وآمنة يعيشون فيها.

وتكرر إندونيسيا دعوتها إلى الأمم المتحدة لكي تقوم بدور قيادي وخاصة في تهيئة الظروف الملائمة على الأرض في العراق تمهيداً للانتخابات التي من المقرر أن تعقد في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥. وما من شك في أن الأمم المتحدة لديها أفضل المؤهلات للاضطلاع بهذا الدور من أجل تمكين الدول الأعضاء من المشاركة في جهود بناء السلم وإعادة البناء في مرحلة ما بعد الصراع في العراق. وأملنا الكبير أن يتمكن المجلس من الاهتمام إلى طرق خلاقة لتحقيق تلك الأهداف.

المنظمة كلها بسبب الفائدة الكبيرة منها. ومن سوء الحظ أن الجلسات الاختتمانية لم تعقد خلال السنتين الماضيتين تقريبا. وفي رأينا أن وسيلة الاتصال هذه بين الدول الأعضاء كافة والمجلس - وهي الوسيلة التي عن طريقها تقدم مباشرة الرئاسة التي على وشك نهاية مدتها تقريراً إلى الدول الأعضاء - ينبغي أن تستأنف.

يود وفد بلدي أن يشير إلى أنه من بالغ الأهمية أن تصان وتحترم المسؤوليات النابعة من الميثاق والمساعدة إلى أجهزة الأمم المتحدة. فذلك يضمن ألا يُداس بالأقدام على الكوابح والتوازنات التي يوفرها الميثاق.

وتعيد إندونيسيا ذكر موقفها الذي مفاده أنه لن يكون مجلس الأمن قادراً على ضمان صون السلم والأمن الدوليين، كما نص عليه ميثاق الأمم المتحدة، إلا إذا كان المجلس شفافاً وديمقراطياً وذا صفة تمثيلية، وكانت عضويته وممارساته تعكس حقائق القرن الحادي والعشرين. ولدينا اقتناع قوي بأن الإصلاح في تلك الهيئة مطلوب من أجل تعزيز مشروعية ومصداقية عمليات اتخاذ القرار التي يقوم بها.

ويتعين علينا أن نقر بأن إصلاح مجلس الأمن لا يزال قضية رئيسية. وعلى الرغم من أن دعم توسيع عضوية المجلس واسع النطاق فإنه لا يوجد توافق في الآراء على كيفية تحقيق ذلك الإصلاح. طيلة ١٠ سنوات سعى الفريق العامل المفتوح باب العضوية إلى تسوية القضية، ولكن احتمال التقدم لا يزال غير أكيد.

ومبدئياً ينبغي لإصلاح مجلس الأمن أن يجري على نحو شامل وأن يعكس الحقائق الجيوسياسية في الوقت الحاضر. وعلى الرغم من أن حكومة بلدي تساند وتدعم توسيع مجلس الأمن فإنها تعتقد بأن بنيتها القائمة، التي تجمع الأعضاء الدائمي العضوية إلى الأعضاء غير دائمي العضوية، ينبغي أن تستبقى وألا توضع جانبا.

قلقنا حيال التطبيق الحر لصلاحيات مجلس الأمن بموجب الفصل السابع من الميثاق في هذا الصدد، فإن إندونيسيا تلتزم التزاماً كاملاً بتنفيذ القرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤).

وترى إندونيسيا أيضاً أن قيام علاقة قوية ونشطة بين مجلس الأمن والجمعية العامة أساسي من أجل ضمان فعالية الأمم المتحدة. ولكي يكتب لها النجاح، هناك خطوات يتعين اتخاذها.

أولاً، إن التفاعل بين الجمعية العامة ومجلس الأمن يجب، خدمة لمصالح جميع الدول الأعضاء، أن يخضع للشفافية. ومن أجل تحقيق هذا الغرض، يجب إجراء المزيد من التحاور وتبادل المعلومات بين الهيئتين على أن يراعي المجلس رغبات الجمعية في عمليات اتخاذ قراراته. وهذه مسألة هامة، لأن الجمعية هي جزء لا يتجزأ من نظام الأمن الجماعي الذي أنشئ بموجب الميثاق. وأحد الطرق التي يمكن للمجلس خلالها أن يحس نبض الجمعية هو عقد مزيد من الجلسات الرسمية حول القضايا المعروضة عليه، الأمر الذي يمكنه من الاستماع إلى آراء الأطراف المهمة قبل أن يبت فيها أو يتخذ قرارات بشأنها.

ثانياً، ينبغي للمجلس أن يقبل، بوصف ذلك عقيدة سلوك أساسية، ضرورة الإخبار المنتظم للدول الأعضاء بطبيعة ونطاق أنشطته ومداولاته. ويجب على المجلس أيضاً، ابتغاء جعل أعماله أكثر ثراءً، أن يتيح الفرصة والوسائل لأن توصل الدول الأعضاء المعنية آراءها إليه. وثمة أداة هامة في هذا الصدد، وهي المشاورات المؤسسية بين رئيسي الجمعية العامة والمجلس.

ثالثاً، قبل ثلاث سنوات تقريباً بدأ المجلس بسلسلة من الجلسات الاختتمانية في نهاية كل شهر مستعرضاً الأعمال التي قام بها خلال تلك الفترة مع الدول غير الأعضاء في المجلس. وقد رحب بهذه الجلسات ترحيباً واسعاً داخل

يعتبر في نظرها دلالة على استعداد المجلس لتوحيد وتحسين أساليب عمله. ونلاحظ أيضا أن مجلس الأمن، بمعالجته لمجموعة واسعة من القضايا، قام بنشاطاته بسرعة كبيرة خلال الإثني عشر شهرا الماضية.

في هذه الغضون اتخذ عدد كبير من التدابير لتحسين الشفافية والانفتاح في عمل المجلس. وتشمل تحسين شكل تقرير المجلس السنوي؛ وعقد جلسات مفتوحة أكثر وإجراء مناقشات مفتوحة أكثر وأيضا إحاطات إعلامية للدول غير الأعضاء؛ وإجراء مشاورات مع جماعات إقليمية. ولا ريب في أن هذه الخطوات قليلة ولكنها صحيحة صوب إحداث أثر إيجابي في أعمال المجلس وعلاقته بالدول الأعضاء في الأمم المتحدة. وفي الحقيقة أن من الحتمي إقامة علاقة أوثق بين المجلس والدول الأعضاء كافة لتمكين الأمم المتحدة من التصدي على نحو فعال للقضايا والأزمات التي تؤثر على نحو سلبي في السلام والأمن الدوليين.

إن الاتجاهات الإيجابية في أساليب عمل مجلس الأمن ينبغي ألا تكون مقتصرة على مجالات معينة. الشفافية والانفتاح والاتساق عناصر رئيسية ينبغي لمجلس الأمن أن يتقيد بها في كل نشاطاته ونهجه. ومما يبعث على الحزن أن المجلس بدا مهملا لهذه العوامل الهامة في مناسبات كثيرة. في هذا الصدد تمكن الإشارة إلى حالات مثل تحديد موعد على نحو مبالغ لإجراء مناقشات مفتوحة مع الإبلاغ على نحو انتقائي، والتقاعد عن الدعوة إلى إجراء مناقشات مفتوحة بشأن بعض القضايا ذات المغزى الكبير، وتقييد المشاركة في بعض هذه المناقشات المفتوحة، والتمييز بين الدول الأعضاء والدول غير الأعضاء في المجلس فيما يتعلق بتتابع إلقاء البيانات وحدودها الزمنية خلال المناقشة المفتوحة.

وثمة حقيقة تبعث على القلق، وهي محاولة المجلس أن يتعدى تدريجيا على سلطات وولاية الجمعية العامة من خلال

وفي ذلك الصدد فإن حضور إندونيسيا، بوصفها الأمة الإسلامية المعتدلة الأكبر في العالم، ينبغي أن يكون مصدر فائدة لمداولات المجلس. إن ممارستها للديمقراطية التعددية وتجربتها في الوساطة لتسوية الصراعات وإسهامها الضخم لمختلف عمليات حفظ السلام - سواء في كمبوديا أو جنوب الفلبين أو الكونغو أو سيراليون أو ليبيريا أو جورجيا - والتزامها الدائم بالسلام والتفاهم الدوليين تؤهلها لأن تتولى هذا الدور.

وأخيرا نتطلع أيضا قدما إلى تلقي معلومات من الفريق الرفيع المستوى المعني بالتهديدات والتحديات والتغيير. ولكن إصلاح الأمم المتحدة ينبغي ألا يجري في سياق مجلس الأمن فقط؛ يجب أن يكون له أثر في منظومة الأمم المتحدة برمتها، كما ينص على ذلك إعلان الألفية سنة ٢٠٠٠.

السيد دانيش - يازدي (جمهورية إيران الإسلامية)

(تكلم بالانكليزية): أود أن أضم صوتي إلى أصوات المتكلمين السابقين في الإعراب عن تقدير لي لرئيس مجلس الأمن، الممثل الدائم للمملكة المتحدة، على عرض التقرير السنوي للمجلس على الجمعية العامة في الدورة الراهنة.

يدل التقرير على أداء مجلس الأمن ونهجه حيال قضايا ذات مغزى وحساسية كبيرين تؤثر في السلام والأمن الدوليين. إنه لا يوفر فقط فرصة لأن تحسن الدول الأعضاء كافة إطلاعها على أعمال المجلس، ولكنه يساعد أيضا في صون وتحسين العلاقة بين مجلس الأمن والجمعية العامة، كما يومئ الميثاق إليه. ولا يمكن أن تبقى العلاقة صحية ما لم يعلم المجلس ويحترم على النحو الواجب، لدى اضطراره بمسؤولياته الهامة، آراء وشواغل كل الدول الأعضاء.

يستحق تقرير المجلس أن ينظر فيه نظرا دقيقا ومناسبا من ناحيتي الشكل والمضمون. من ناحية الشكل أعد التقرير الحالي بإيجاز وبطريقة أكثر تركيزا وتحسينا، مما يمكن أن

وكيانات الأمم المتحدة، وأيضا الترتيبات الإقليمية، في حل المنازعات والصراعات بالوسائل السلمية.

من وجهة النظر الموضوعية، يغطي التقرير قطاعا عريضا من القضايا التي تناولها المجلس أثناء الفترة قيد النظر. ومع ذلك، سأقتصر في بياني على عدد من القضايا ذات الأهمية والحساسية الكبيرتين لبلدي.

وخلال الأشهر الإثني عشر الماضية، سيطرت الحالة في العراق على جميع التطورات الإقليمية والدولية، ونتيجة لذلك احتلت مكانا بارزا في جدول أعمال مجلس الأمن. واتخاذ المجلس لخمس قرارات بشأن هذا الموضوع أثناء تلك الفترة، هو مؤشر واضح إلى تصميمه على معالجة قضية العراق. ونرحب بزيادة انخراط الأمم المتحدة في العراق وبتعزيز الدور المركزي الذي يمكن، بل وينبغي، لهذه الهيئة العالمية أن تؤديه في ذلك البلد. ونحن نرى أن قرارات مجلس الأمن تشكل قاعدة متينة لتمكين العراق من استعادة سيادته الكاملة، والحفاظ على وحدته واستقلاله السياسي وسلامته الإقليمية، وخاصة من خلال إجراء انتخابات حرة ونزيهة، في موعدها المقرر، والانسحاب السريع للقوات الأجنبية من البلد.

وترى إيران، أنه يجب على الأمم المتحدة بوجه عام ومجلس الأمن بوجه خاص مضاعفة الجهود وتأدية دور أكثر استباقية في مساعدة الشعب العراقي، في هذه المرحلة الحرجة، على التحرك بسلاسة خلال العملية الصعبة الجارية الآن بغية إنهاء معاناته.

ونلاحظ أن المجلس ظل يستوفي الحالة في أفغانستان بصورة منتظمة، خلال الفترة قيد النظر. وقد كانت مبادرة المجلس إلى إرسال بعثة إلى أفغانستان خطوة إيجابية في الاتجاه الصحيح. ونؤيد الملاحظات التي قدمتها بعثة المجلس بأن

تناوله لبعض القضايا، بما في ذلك عن طريق المناقشات المواضيعية، التي تقع تقليديا في نطاق اختصاص الجمعية العامة أو حتى المجلس الاقتصادي والاجتماعي؛ أو محاولاته الدخول في مجالي وضع المعايير ووضع التعريف اللذين يقعان في نطاق التشريع ووضع المعايير للجمعية العامة. وفضلا عن ذلك، في السنوات الأخيرة شاهدنا زيادة في عدد الأجهزة الفرعية التابعة لمجلس الأمن. ولذلك من الحتمي أن تعمل هذه الأجهزة الفرعية التابعة للمجلس بطريقة يمكن بها للدول الأعضاء في الأمم المتحدة أن تتلقى معلومات وافية بالغرض بشأن دور تلك الأجهزة ووظائفها.

وابتغاء زيادة شفافية عمل المجلس وتحسين أساليب عمله ينبغي له أن يأخذ في الحسبان على نحو جدي الأحكام ذات الصلة من الميثاق والقرارات التي توضح علاقته بالجمعية العامة وبأجهزة أخرى من الأمم المتحدة، خصوصا القرار ١٢٦/٥٨. وبالتالي فإن المادة ٤٨ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، التي تدعو إلى أن تكون جلسات المجلس مفتوحة، ينبغي التقييد التام بها؛ وبالتالي فإن الجلسات المغلقة والمشاورات غير الرسمية ينبغي أن تبقى عند حدها الأدنى، بوصفها الاستثناءات التي كانت مقصودة.

إن الحالة السائدة في العلاقات الدولية تشير إلى تحديات ضخمة نواجهها نحن جميعا. هذه الحالة دفعت المجلس إلى اللجوء أحيانا كثيرة إلى الفصل السابع من الميثاق لمعالجة حوادث معينة. بيد أن القيام باستعراض دقيق لذلك الاتجاه يذكرنا بأن المجلس كان يمكنه أن يختار أحكاما بديلة للاستجابة على نحو أكثر مناسبة إلى حالات خاصة. ولذلك نشاطر الرأي في أن مجلس الأمن، بدلا من المغالاة في استعمال الفصل السابع، عليه أن يضع آلية لتحديد كيفية تحقيق الاستفادة التامة من الفصلين السادس والسابع من الميثاق من أجل التسوية السلمية للمنازعات ولتحديد هوية الدور الذي يمكن أن يؤديه مجلس الأمن والأمن العام

تجاهلت تماماً قرارات المجلس السابقة ذات الصلة. وفي الواقع، فإن نهج المجلس إزاء القضية الفلسطينية جاء أقل من توقعاتنا. ولا شك أن مصداقية المجلس، ستتبدد بمرور الزمن إذا ما نظر إليه على أنه كالمعتاد غير قادر على الوفاء بمسؤولياته عن القضايا البارزة في جدول أعماله.

واسمحوا لي الآن أن أتناول بإيجاز القضية المهمة، ألا وهي إصلاح مجلس الأمن. لقد ازدادت عضوية الأمم المتحدة من ١١٢ عضواً في عام ١٩٦٣، حين تم توسيع المجلس آخر مرة، إلى ١٩١ عضواً الآن. وبالفعل، يجب تغيير عضوية مجلس الأمن، لكي تعبر أساساً عن الزيادة في عضوية بلدان العالم، وخاصة البلدان النامية. وقد مرت قرابة ١١ عاماً منذ بدأ الفريق العامل المعني بإصلاح مجلس الأمن مداولاته بشأن القضية. ونلاحظ مع التقدير الجهود التي بذلها الفريق العامل، وخاصة المبادرة المهمة للرئيس، لتحفيز إجراء مناقشة نشطة بشأن القضايا الموضوعية المتعلقة بالإصلاح الشامل لمجلس الأمن.

ومع ذلك، فالمناقشة التي جرت أثناء الدورة السابقة للفريق العامل قد أثبتت أنه على الرغم من بعض النجاح المحدود المحرز في مجال أساليب العمل، لم يحرز تقدم كبير بشأن الأمور الموضوعية من قبيل حجم وتشكيل المجلس وحق النقض.

والواضح أن المأزق الذي يعرقل تطور الإصلاح هو نتيجة الطابع المعقد للقضية وأهميتها البالغة، وعلى الرغم من الافتقار إلى التقدم بشأن القضايا الرئيسية، فلا نزال نعتقد أنه ينبغي لعملية إصلاح المجلس ألا تخضع لأي جدول زمني محدد مسبقاً أو سطحي، حيث أن أي قرار متسرع من شأنه أن يلحق الضرر بهذه العملية الحساسة جداً، وذات الأهمية الحيوية لجميع أعضاء الأمم المتحدة والتي يهتم بها الجميع اهتماماً كبيراً. ونظراً لأن إصلاح المجلس سيكون له وقع

عملية السلام والعملية السياسية في أفغانستان بحاجة إلى تأييد المجتمع الدولي بغية استعادة الأمن والاستقرار هناك.

وكان قرار مجلس الأمن بتمديد ولايتي البعثة الدولية وبعثة الأمم المتحدة في أفغانستان من أجل مساعدة السلطات الأفغانية على كفالة بيئة مؤاتية لإجراء انتخابات حرة ونزيهة وذات مصداقية قراراً جديراً بالإشادة. فنسبة التصويت العالية بين الأفغانين في الانتخابات الرئاسية كانت حدثاً إيجابياً وجديراً بالترحيب يوضح بجلء أن الشعب الأفغاني راغب في التحكم بمصيره وقادر على ذلك. وهو يبرز بدون شك بداية جديدة في تاريخ أفغانستان. وترحب إيران بذلك التطور. ولن ندخر وسعاً في مساعدة الحكومة المنتخبة في كابل على التغلب على التحديات التي يواجهها الشعب الأفغاني. ونعتقد أيضاً أن الأمم المتحدة عليها مسؤولية كبيرة يجب أن تضطلع بها لكي تؤدي دوراً أكثر فعالية في مساعدة السلطات الأفغانية على استعادة الأمن والاستقرار، وعلى إعادة بناء البلد.

وتلقت الحالة في الشرق الأوسط، وخاصة القضية الفلسطينية، اهتمام المجلس طوال الفترة قيد النظر. ونلاحظ أن المجلس وصل عقد جلسات شهرية تلقى فيها الأعضاء إحاطات إعلامية من الأمين العام وممثله الشخصي والمنسق الخاص أو مسؤولين آخرين رفيعي المستوى في الأمانة العامة بشأن الحالة في الشرق الأوسط. ومن دون شك، ساعد ذلك أعضاء المجلس على ألا يحيدوا ببصرهم عن الحالة الخطيرة في تلك المنطقة. ومع ذلك، فنحن نرى أن المجلس بات غير فعال وغير قادر على معالجة قضية فلسطين على النحو الكافي بالرغم من خطورة تلك القضية.

وقد لاحظنا مع الأسف أنه أثناء الفترة قيد النظر، أصيبت محاولات اتخاذ قرارات بشأن القضية الفلسطينية في مجلس الأمن بالفشل ثلاث مرات، على الرغم من أن إسرائيل

الأمن. ونحن على ثقة، بأنه في ظل قيادتكم الماهرة والقديرة، سيعمل الفريق العامل المفتوح باب العضوية المعني بإصلاح مجلس الأمن بنجاح وسيحرز نتائج مثمرة.

السيد مافرويانس (قبرص) (تكلم بالانكليزية): أود أولاً أن أشكر رئيس مجلس الأمن، الممثل الدائم للمملكة المتحدة، على تقديم التقرير المعروض علينا.

وما فتئنا ننظر في قضية إصلاح الأمم المتحدة منذ سنوات، ووصلنا الآن إلى نقطة يتعين علينا فيها أن نفكر في إيجاد وجه جديد للأمم المتحدة في القرن الحادي والعشرين. ويجب أن يراعي تقرير فريق الخبراء الرفيع المستوى، المتوقع صدوره في أقل من شهرين، تمام المراعاة آراء وأفكار الجميع، وأن يسمح باتخاذ نهج بعيد الأثر يؤدي إلى تحقيق النتائج المرجوة. وأعتقد أنه يجب أن ينظر إلى تقرير مجلس الأمن المقدم إلى الجمعية العامة من ذلك المنظور في الدرجة الأولى.

وفي ذلك السياق، فإن التقرير المعروض علينا، على الرغم من أنه زاهر بالمعلومات، إلا أنه يخلق شعوراً بعدم الارتياح. فعمل منظومة الأمم المتحدة غير مرض، والعلاقة بين الجمعية العامة ومجلس الأمن ليست على ما ينبغي أن تكون عليه. وتحويل الاهتمام من الجمعية إلى المجلس هو العرض بدلا من أن يكون العلاج. وفي الواقع، يمكن أن يكون هذا التحول آخر خطوط الدفاع ضد التآكل الذي تعاني منه منظومة الأمم المتحدة في السنوات الأخيرة والذي ظل يطيح تدريجياً بمكانة المنظمة بوصفها الأداة الرئيسية للعلاقات الدولية المعاصرة.

وبينما نحاول العمل على تحقيق تعددية أطراف فعالة تكون الأمم المتحدة ومحورها، فمن الأهمية الرئيسية أن نستعيد أو نبني حواراً تفاعلياً بحق بين الجهازين السياسيين الرئيسيين للمنظمة. ومن المطلوب أيضاً وجود قدر إضافي من الشفافية والمساءلة. وتكتسي تلك السمتان بالمزيد من

بعيد الأثر على العالم بأسرة، ينبغي بذل كل الجهود للتوصل إلى أوسع اتفاق ممكن فيما بين الدول الأعضاء.

وفي ما يتعلق بأهداف إصلاح المجلس، نواصل الاعتقاد أن المجلس، بصفته الهيئة المسؤولة أساساً عن صون السلم والأمن الدوليين، يجب أن يصبح أكثر ديمقراطية وأكثر تمثيلاً وأكثر مساءلة وأكثر فعالية، وفقاً لأحكام الميثاق.

وهناك عدد من الخيارات المتاحة يجعل ذلك حقيقة. ويبدو أن هناك نهجين يحظيان بأكثر قدر من التأييد من الدول الأعضاء. الأول يتعلق بسبل ووسائل تحسين إجراءات عمل مجلس الأمن، والثاني يتعلق بالاتفاق على زيادة عدد المقاعد غير الدائمة في المجلس، بانتظار التوصل إلى اتفاق عام بشأن قضية زيادة عدد المقاعد الدائمة.

وفي ظل هذه الظروف - مع وجود بلدان نامية ممثلة على نحو أكثر عدالة في مجلس الأمن، وبحث مسألة تمثيل أكثر من بليون مسلم بصورة وافية - ستتسارع خطى إضفاء الصبغة الديمقراطية على مجلس الأمن الذي نأمل أن يؤدي إلى إعادة نظر حقيقية في أكثر أساليب المجلس منافاة للديمقراطية - وأعني بذلك استخدام حق النقض. وفي ذلك الصدد، ينبغي احترام رأي الأغلبية العظمى للدول الأعضاء في الأمم المتحدة، التي تواصل اعتبار استخدام حق النقض أداة تمييزية وغير ديمقراطية لعملية صنع القرار في المجلس.

والتأييد العام لقصر حق النقض والحد من استخدامه بغية إلغائه في نهاية المطاف يتعين الاعراب الصريح عنه في النتيجة النهائية للفريق العامل المعني بإصلاح مجلس الأمن، وكما نأمل أن يعرب عنه في تقرير فريق الخبراء الرفيع المستوى المعني بالتهديدات والتحديات والتغيير التابع للأمم العام.

وأود أن أختتم بياني بأن أؤكد لكم، سيدي الرئيس، كامل تعاوننا بشأن القضية المهمة، ألا وهي إصلاح مجلس

ممكن بغية مكافحة أوجه القصور الأمنية، بغض النظر عن طابعها.

ونعتقد أيضا أنه ينبغي لنا أن نفعل ما هو أكثر من أجل انخراط البلدان المساهمة بقوات في المداولات وأن يكون لجميع أصحاب المصلحة إمكانيات كافية لكي يجعلوا آراءهم مسموعة، وبذلك نضيف قيمة إلى قرارات المجلس. وفي الوقت نفسه، ينبغي أن نراعي، أولا، أن تعددية الأطراف الفعالة، روحا وممارسة، يجب أن تحترم القانون الدولي وتتمسك به، وأن تحمي حقوق الإنسان الفردية والجماعية؛ وثانيا، أن تعددية الأطراف هذه لا تشمل فحسب فهم الحقائق والخصائص المحلية والنظر فيها، يجب على أساسها أن تستمر في وضع الاقتراحات، وإنما تنبع منها أيضا.

وتؤمن قبرص بأن الجهد المبذول لإصلاح مجلس الأمن يجب أن يكون شاملا وبعيد الأثر. ويهدي من روح تلك المبادئ ويهدف تعزيز شرعية وكفاءة المجلس، نؤيد زيادة الأعضاء الدائمين وغير الدائمين على حد سواء. وفي ذلك الصدد، نعتقد أن الموقف الفرنسي الألماني المشترك بشأن توسيع عضوية المجلس يمكن أن يوفر أساسا للوفاء بتلك المتطلبات التي ستمكنه من أداء دوره في صون السلم والأمن الدوليين، مع إيلاء الأولوية دوما لأفضل مصالح الشعوب التي عهد إلى المجلس بكفالة أمنها.

السيد كلودومار (ناورو) (تكلم بالانكليزية):

ينضم وفد ناورو إلى متكلمين سابقين في تهنئة السفير السير إمبر جونز باري، ممثل المملكة المتحدة ورئيس مجلس الأمن، على عرضه التقرير السنوي للأمين العام (A/59/2). ويغتنم وفدي هذه الفرصة أيضا لكي يشكر رئيس الجمعية العامة السابق الأونرابل جوليان هنت، وزير خارجية سانت لوسيا، والسفيرين لويس غاليغوس شيريوغا ممثل إكوادور، وكريستيان فينافيسر، ممثل ليختنشتاين، على عملهم الجيد

الأهمية في وقت ندرك جميعا، على الرغم من أي اختلافات في الرأي بشأن المهام والاختصاصات، الحاجة إلى نهج متكامل وإلى الترابط بين القضايا التي تناولها الجمعية العامة وتلك التي يتناولها مجلس الأمن.

وأود أيضا أن أصف بدقة إسهامنا في المناقشات الرامية إلى إصلاح مجلس الأمن، وهو أهم أداة لدينا في منظومة الأمم المتحدة، المعهود إليها بالمسؤولية الرئيسية عن صون السلم والأمن الدوليين. وفي أثناء المداولات الجارية، يجب أن نراعي على الدوام أن نتيجة هذا الإصلاح ستبين مستوى فعالية مجلس الأمن، وفي الوقت نفسه مدى قدرته على الاضطلاع بمهامه وسلطاته، مثلما ترد في ميثاق الأمم المتحدة.

وبوصف قبرص دولة صغيرة مصدر حمايتها الرئيسي هو سيادة القانون والالتزام بالشرعية الدولية، ما فتئت ترى أن مصداقية وشرعية المجلس يجب أن تكونا مكفولتين، أولا، من خلال تمثيل أوسع وأكثر إنصافا للدول الأعضاء في تشكيله؛ وثانيا، مراعاة الحقائق والمعايير الواردة في الفقرة ١ من المادة ٢٣ من الميثاق؛ وثالثا، من خلال كفالة الكفاءة في عمل المجلس وتنفيذ قراراته على حد سواء.

ونحن نؤيد مجلس أمن معاصرا يعبر تشكيله عن التغيير الهائل في الواقع السياسي العالمي منذ إنشاء المنظمة، ويتضمن تشكيله تمثيلا أكثر توازنا لجميع المجموعات الجغرافية. ولتحقيق تلك الغاية، نتطلع إلى تقرير الخبراء رفيع المستوى وإلى توصيات الأمين العام، ونتوقع أن ترقى الدول الأعضاء إلى مستوى هذه المناسبة وتغتني الفرصة لكي تواصل متابعتها القوية للموضوع.

ويجب أن نبرز أيضا أن مفهوم الأمن اليوم متعدد الأوجه ولم يعد يتعلق بالتهديدات التقليدية فحسب. ولذلك، فمن الحتمي أن تتبع نهجا شاملا بأوسع منظور

إن العراق وأفغانستان برزا في عمل المجلس عبر الأشهر الإثني عشر الماضية. والمساران اللذان جلباهما إلى المجلس كانا مختلفين، وينعكس ذلك في الطريقة التي يتم التوصل بها إلى تحقيق السلام والأمن والديمقراطية في هذين البلدين.

ويسعد ناورو تأكيد المجلس مرة أخرى دعمه لحل مسألة تقرير المصير لشعب الصحراء الغربية بقراره ١٥٤١ (٢٠٠٤). ولكن، ينبغي أن يفعل المجلس ما هو أكثر من ذلك لانتهاه من هذه العملية حتى يتمكن شعب الصحراء الغربية من التمتع بالحرية والتنمية الاقتصادية والاجتماعية من خلال ممارسة حقه في موارده وأرضه.

وناورو قدمت تقريرين إلى لجنة مكافحة الإرهاب، وإن كانت قد تأخرت في تقديم التقرير الثالث. والسبب الرئيسي لذلك هو الافتقار إلى القدرة في بلدنا على سن التشريعات الضرورية والإجراءات الأخرى اللازمة بموجب القرار ١٣٧٣ (٢٠٠١). فالمتطلبات التي ينطوي عليها قرار مجلس الأمن ١٥٤٠ (٢٠٠٤) قد جعلت العمل أكثر صعوبة. ولذلك، يجري تقييم مسألة تقديم تقارير مشتركة من جانب البلدان الجزرية في المحيط الهادئ من خلال منتدانا الإقليمي، وأملنا الوطيد أن ينظر مجلس الأمن في هذا الاقتراح عندما يطرح عليه رسمياً لدراسته.

وفي إعلان بيكيتاوا ٢٠٠٠، بذل منتدي جزر المحيط الهادئ جهوداً كبيرة من أجل تعزيز السلم والأمن في المنطقة، نخص بالذكر منها بعثة المساعدة الإقليمية إلى جزر سليمان. ويُقيّم المنتدي حالياً نوع المساعدة التي يمكن أن يقدمها لناورو لضمان ألا يؤدي الوضع الاقتصادي والاجتماعي الحالي إلى زعزعة الاستقرار أو يثير مشاكل أمنية. ونعتقد أنه يمكن للأمم المتحدة والمجلس النظر إلى هذا النموذج بوصفه

في تنشيط مناقشتنا في الفريق العامل المفتوح باب العضوية عن طريق التركيز على العناصر الرئيسية في إصلاح مجلس الأمن.

لقد ظل مجلس الأمن، مثلما يرد في التقرير، مهتماً بمجموعة قضايا كثيرة، من الصراعات الأهلية في المنطقة الأفريقية إلى تعزيز السلام والأمن في منطقة آسيا والمحيط الهادئ - وخاصة في المنطقة المجاورة لنا - إلى تنشيط لجنة مكافحة الإرهاب وتعزيز الإجراءات ضد انتشار أسلحة الدمار الشامل من خلال اتخاذ قرار مجلس الأمن ١٥٤٠ (٢٠٠٤). ويسرنا أن نلاحظ الإجراء الذي اتخذته مجلس الأمن بتمديد بعثة الأمم المتحدة لتقديم الدعم في تيمور الشرقية إلى ٢٠ أيار/مايو ٢٠٠٥، وبعثة الأمم المتحدة للمراقبة في بوغانفيل إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤. وقد ظلت هاتان البعثتان من قصص نجاح مجلس الأمن والأمم المتحدة بأسرها، وسنأسف كثيراً إذا اتخذ قرار بإنهاء تلك العمليتين على أساس توفير الأموال بينما يتواصل إغداق ملايين الدولارات على مناطق صراع أخرى. ويمكن أن يؤدي الإنهاء السابق لأوانه للبعثات قبل أن يترسخ السلام الحقيقي والتنمية الاقتصادية إلى انهيار عمليات السلام، بل وقد حدث ذلك، مثلما رأينا مؤخراً في كوت ديفوار وهايتي.

إن فشل إسرائيل وفلسطين في الجلوس إلى مائدة السلام والوفاء بالتزامتهما وفقاً لخريطة الطريق بالتعاون مع المجموعة الرباعية يواصل التسبب لشعبيهما بمعاناة لا لزوم لها. ولقد أدى فشل مجلس الأمن في اتخاذ قرارات للتصدي لانتهاكات القانون الدولي ولقرارات المجلس ذاتها إلى تفاقم الحالة وحيث أن مجلساً منقسماً لا حول له. فتلك الحالة تستوجب التصحيح لأن بإمكانها، بل ومن شأنها، أن تبعث بإشارة إلى طرفي الصراع أن أعمالهما وأعمالهما المضادة تلقى التأييد.

يقوم به الفريق الرفيع المستوى المعني بالتهديدات والتحديات والتغيير. وتقرير هذا الفريق سيقدمه الأمين العام في نهاية السنة الحالية، ونتطلع إلى المشاركة في المداولات بشأن هذا التقرير.

السيد غوناتيلا (سري لانكا) (تكلم بالانكليزية):

على مر السنين، نظر الفريق العامل المفتوح العضوية في قضايا مختلفة تتعلق بإصلاح مجلس الأمن. ومن بين هذه القضايا الحجم ومسألة التمثيل الجغرافي ومعايير العضوية، والعلاقة بين الجمعية العامة ومجلس الأمن، والمساءلة واستخدام حق النقض من جانب الأعضاء الدائمين في المجلس. ونحن نرحب بالتقدم الذي أحرزه الفريق العامل حتى الآن كما نرحب بتقريره المقدم إلى الجمعية العامة.

إن المداولات التي بدأت منذ عقد مضى أتاحت للفريق العامل جمع معلومات كثيرة بشأن ترشيد العمل الذي ينبغي الاضطلاع به. وطوال عمل هذا الفريق، عرضت الوفود والمجموعات المهتمة صيغاً كثيرة. وعلى الرغم من المبادرة التي اتخذها الرئيس لحفز المناقشة خلال الدورة الثامنة والخمسين، لم يتم التوصل بعد إلى أي صيغة نهائية بشأن أي قضية من القضايا. وعليه، يتعين على الفريق العامل أن يواصل مداولاته خلال الدورة التاسعة والخمسين للجمعية العامة.

وخلال المناقشة العامة هذه السنة، ركز زهاء ١٤٠ دولة عضواً على مجالات محددة لإصلاح مجلس الأمن، بما في ذلك حجمه المثالي، ومسألة التمثيل الإقليمي والمسائل ذات الصلة. وعند النظر في حجم المجلس، لا بد أن نأخذ في الحسبان العضوية الحالية للأمم المتحدة مقارنة بـ ١١٢ عضواً كانت تتألف منهم المنظمة سنة ١٩٦٣ عندما تم توسيع المجلس إلى ١٥ عضواً.

طريقة أخرى لدعم المجلس في صون السلم والأمن الدوليين في مناطق الصراع.

إن إصلاح مجلس الأمن ظل يمثل جزءاً أساسياً من سياسات الأمم المتحدة على مدى عقود. وفي حين أننا نوافق جميعاً على فكرة توسيع عضوية المجلس كيما يجسد العضوية في منظمنا بشكل أفضل، فإن توافق الآراء الوحيد بيننا بشأن هذه المسألة حتى الآن هو أن العملية ستكون شاقة بسبب اختلاف النهج لدى الوفود. وعلى الرغم من تعقيدات هذه القضية، فقد لمسنا خلال عملنا بشأن المجموعة الثانية أن تقدماً طيباً قد أُحرز بالفعل نحو جعل عمل مجلس الأمن أكثر شفافية.

ونحن ندرك الصلة التي لا تنفصم بين مسألة حق النقض ومسألة توسيع مجلس الأمن. غير أننا نرى أن الإشارة التي تلقيناها من الأعضاء الدائمين في المجلس، الذين يعد دعمهم أساسياً، هي أنهم يمكن أن ينظروا في مسألة توسيع العضوية بفتيتها، لكن لم نسمع شيئاً إيجابياً - بل إننا لم نسمع شيئاً البتة - بشأن سلطة حق النقض. وعليه، فإن هذه منطقة محظورة بالنسبة لنا، والإصرار على معالجة تلك المسألة بالاقتران مع التوسيع يشي بدوافع خفية. ورغم العقوبات الرئيسية التي نواجهها، ينبغي أن يستمر العمل في وضع إطار عمل جيد لكي تسير عملية الإصلاح قدماً.

فيما يتعلق بمسألة توسيع عضوية مجلس الأمن، يكرر وفدي تأييده لتوسيع الفئتين الدائمة وغير الدائمة في المجلس. ووفدي يرى أن البلدان التي لديها الاستعداد والقدرة على تقديم إسهامات مفيدة وفعالة لصون السلم والأمن الدوليين ينبغي النظر في منحها العضوية الدائمة. ولذلك يؤيد وفدي تطلعات ألمانيا واليابان والهند إلى العضوية الدائمة.

أخيراً، فإن جهدنا فيما يتعلق بمسألة إصلاح مجلس الأمن سوف يستكمل، كما نأمل أن يُعزز، بالعمل الذي

بالتمثيل الدائم لأفريقيا في المجلس. ويجب إدراج أفريقيا في القرار النهائي بشأن تكوين مجلس الأمن في المستقبل. ونأمل أن يواصل الفريق العامل المفتوح العضوية بذل جهوده لحل كل القضايا العالقة على وجه السرعة“.

ومن منظور الأغلبية الساحقة من الأعضاء، تبرز مسألة العلاقة بين الجمعية العامة ومجلس الأمن من بين القضايا التي ينبغي للفريق العامل معالجتها.

وبالنظر إلى أهمية المسؤوليات التي يسندها ميثاق الأمم المتحدة إلى مجلس الأمن وإلى العدد المحدود من أعضاء المجلس بالنسبة إلى عدد الأعضاء في الأمم المتحدة، من الواضح أنه ينبغي أن تقوم علاقات عمل أوثق بين فرعي المنظمة. وسيقت الحجة بأن الدول الأعضاء منحت المجلس بمقتضى الفقرة ١ من المادة ٢٤، المسؤولية الرئيسية عن صون السلم والأمن الدوليين وبأن المجلس يتصرف بالنيابة عن كل الدول الأعضاء في المنظمة. وفي هذا السياق ساقطت أغلبية الوفود الحجة بأن تلك العلاقة ينبغي أن تعزز وبأن المجلس ينبغي أن يزيد قدر المساءلة والشفافية في أعماله.

ونحن نتفهم تماماً صعوبة تسوية هذه القضايا، مراعين الآراء والمقترحات العديدة التي قدمت إلى الفريق العامل. وعلى أساس الاهتمام الذي أبداه أعضاء بتسوية قضية التوسيع، ينبغي للفريق العامل أن يبت في ما إذا كان تناول القضايا بصورة تدريجية أو بصورة مقترحات شاملة تشمل جميع القضايا قيد المناقشة.

وكما ندرك فإن الفريق العامل يعمل بجهد للوفاء بولايته طيلة ما يزيد عن عقد من السنين. وبالنظر إلى طول الوقت الذي انخرطنا فيه في هذه العملية وإلحاحية التوصل إلى قرارات نهائية، من المهم أن يقدم الفريق العامل مجموعة شاملة من التوصيات لتنظر الجمعية العامة فيها. وعلاوة

وبالنظر إلى الأهمية الحاسمة لمجلس الأمن في صون السلم والأمن الدوليين، إلى جانب الطابع الإلزامي لقراراته، بات من المقبول على نطاق واسع أنه ينبغي للمجلس أن يوسع ليمثل الواقع الجغرافي السياسي القائم اليوم، وليس ما كان قائماً قبل حوالي ٦٠ عاماً.

وفي هذا الصدد، قيل الكثير عن كفاءة وفعالية المجلس الموسع. وإذا كان هناك سبب لقبول عدم توسيع المجلس إلى درجة الترهل، علينا أن نُقر بأنه لا يمكن ضمان كفاءة المجلس وفعاليته بتحديد حجمه بينما نغفل عن الحقيقة على أرض الواقع. وينبغي معالجة تلك الشواغل وغيرها باتخاذ إجراءات لتحسين أساليب عمل المجلس.

ووفدي يوافق على أن التوسيع ينبغي أن يجسد مبدأ التوزيع الجغرافي العادل. ومن بين قضايا أخرى، ينبغي إيلاء الاهتمام الواجب لغياب تمثيل البلدان النامية في المجلس، مع أنها تمثل الأغلبية الساحقة من أعضاء الأمم المتحدة. وسري لانكا تشاطر الرأي الذي عبرت عنه وفود عديدة خلال الدورة الحالية ومؤداه أن توسيع المجلس ينبغي أن يشمل الفتتين الدائمة وغير الدائمة وأن هذه الممارسة ينبغي أن تتم بحيث يصبح المجلس ممثلاً لعضوية الأمم المتحدة فعلاً.

وفي هذا الصدد، أود أن أقتبس من البيان الذي أدلت به فخامة السيدة شانديريكا بندرانايكه كاماراتونغا، رئيسة سري لانكا، في الجلسة الثالثة للجمعية، المعقودة في ٢١ أيلول/سبتمبر، فيما يتعلق بالاهتمام الذي أبدته كل من ألمانيا والبرازيل والهند واليابان بالحصول على العضوية الدائمة في مجلس الأمن الموسع:

”إن سري لانكا تؤيد ترشيح تلك البلدان، إذ أنها تستوفي المعايير الموضوعية المطبقة بالنسبة لتوسيع العضوية الدائمة لمجلس الأمن. وتود سري لانكا أيضاً أن ترى توافقاً في الرأي فيما يتعلق

الأمم المتحدة لضمان وجود مجلس للأمن أكثر نجاعة واستجابة.

ولذلك، ترحب توفالو بالجهود الجارية لإصلاح مجلس الأمن، كما أكد عليه التقرير الذي بين أيدينا. إن جهود رئيس الجمعية العامة في دورتها الثامنة والخمسين، السيد جوليان هنت، لتنشيط عمل الفريق العامل المفتوح باب العضوية المنشأ للنظر في جوانب من إصلاح مجلس الأمن تستحق الثناء. بيد أننا نشعر بأن هذه الجهود ستكون عديمة الجدوى ما لم يمكن الفريق العامل المفتوح باب العضوية تمكيننا سليما من إنجاز مهمته كما هو مطلوب.

تؤيد توفالو الرأي في أن من المهم إجراء مشاورات على نطاق أوسع بشأن القضايا الأمنية بطرق ذات صلة، وخصوصا إتاحة فرص لإجراء المناقشة العلنية في مجلس الأمن وعمل لجنة مكافحة الإرهاب. بيد أن متطلبات تقديم التقارير من جانب الأخيرة ينبغي أن تصاحبها المساعدة، في شكل تدابير وطنية وإقليمية، وبخاصة للبلدان ذات القدرة الأقل على الوفاء بهذه المتطلبات، مثل توفالو.

بالنسبة إلى توفالو ودول نامية جزرية صغيرة كثيرة تبغى رؤية الأمن بطبيعته المتعددة الأبعاد. إن أمننا الوطني يهدده التدهور البيئي النابع من خارج بلدنا. هنا أشير على وجه التحديد إلى الأثر البيئي لتغير المناخ وارتفاع مستوى البحر، وإلى فقد التنوع البيولوجي. إن أثر تغير المناخ يمكن أن يهدد بقاء أمتنا كلها. ونتيجة عن ذلك، نعتقد اعتقادا راسخا - وأنا موقن من أن بلدانا نامية جزرية ضعيفة كثيرة تشاطر مشاعري - بأن الشواغل البيئية هذه ينبغي أن تكون جزءا من جدول أعمال إصلاح مجلس الأمن. وهذا، من الناحية الجوهرية، مقبول على نطاق واسع، بما في ذلك إعلان قمة الألفية وغيره في الأمم المتحدة. ولذلك يستحق تكثيف جهود الدول الأعضاء كافة لتحقيق إصلاح شامل

على ذلك، نعتقد بأنه ينبغي للفريق العامل أن يتخذ قرارا بشأن إطار زمني يقدم فيه توصياته.

أخيرا، أشار أيضا عدد كبير من الوفود التي تكلمت خلال المناقشة العامة في الشهر الماضي إلى العمل الذي يقوم به في الوقت الراهن الفريق الرفيع المستوى المعني بالتهديدات والتحديات والتغيير الذي عينه الأمين العام والذي سيصدر تقريره في كانون الأول/ديسمبر. يأمل وفد بلدي في أن يعطي التقرير أيضا زخما جديدا للعمل الذي يقوم به الفريق العامل فيما يتعلق بإصلاح مجلس الأمن. وفي نفس الوقت، تتوقع سري لانكا أن يتاح وقت وفرصة يكفيان لأن تجري الدول الأعضاء الدراسة والمناقشة على نحو دقيق ولأن تتوصل إلى استنتاجات قبل اتخاذ القرار بشأن تنفيذ توصيات الفريق.

السيد سوبواغا (توفالو) (تكلم بالانكليزية): بالنيابة عن وفد توفالو أود أن أشكر أولا مجلس الأمن والأمانة العامة على العمل الذي قاما به لإعداد التقرير الذي بين أيدينا. وتقدر توفالو أيضا عمل مجلس الأمن في مساعيه لصيانة السلم والأمن الدوليين خلال السنوات الماضية. وننوه على نحو خاص بدعم مجلس الأمن في الجهود المبذولة لاستعادة السلام للشعوب، منها شعبا بوغنغفيل وبابوا غينيا الجديدة، في منطقة المحيط الهادئ.

على الرغم من كوننا جديدين في الأمم المتحدة، نلاحظ بقلق بالغ التحديات والتهديدات المتنامية التي تواجه البيئة الأمنية. إن مكافحة الدولية للإرهاب وأسلحة الدمار الشامل المزعومة، ونتائج الحربين في أفغانستان والعراق، والاضطراب المدني في الشرق الأوسط وأجزاء من أفريقيا تؤكد بوضوح الطبيعة المعقدة لعمل مجلس الأمن. وهي تؤكد أيضا الحاجة الملحة إلى القيام بإصلاحات مناسبة في

والأمن على الساحة الدولية. ونعتقد أيضا أن ألمانيا والهند والبرازيل دول مرشحة مناسبة جدا لأسباب مماثلة.

أخيرا، نعتقد اعتقادا راسخا، وذلك ذو أهمية بالغة، بأن الدول النامية الجزرية الصغيرة، بالنظر إلى ضعفها البالغ إزاء القوى الخارجية - كما أقر بذلك بوصفه حالة خاصة في مؤتمر قمة ريو وفي كل الاتفاقات الدولية الأخرى المعنية بالتنمية - ينبغي أن ينظر أيضا في تمثيلها الدائم في مجلس الأمن. من شأن ذلك أن يجعل مجلس الأمن والأمم المتحدة عالمين وديمقراطيين حقا.

السيدة بيكسا - كراويتش (بولندا) (تكلمت

بالانكليزية): كما بين متكلمون سابقون كثيرون ننتظر نحن جميعا نتائج مداولات الفريق الرفيع المستوى للتهديدات والتحديات والتغيير الذي أنشأه الأمين العام. ونأمل في أن تعطينا توصيات الفريق حافزا جديدا على النظر من منظور مختلف في الطرق التي يمكن بها للمجتمع الدولي أن يتصدى للتهديدات والتحديات الجديدة.

وبولندا، بوصفها إحدى الدول المؤيدة لفكرة إنشاء الفريق، لديها بالتأكيد توقعات كبيرة فيما يتعلق بنتائج أعماله. بيد أننا، في نفس الوقت، واقعيون، ونحن نعرف أن الفريق لا يمكنه أن يجد العلاج لكل شيء أو أن يوفر لنا حولا مفصلة في كل جانب من جوانب الإصلاح. ولذلك، لدى مساعدة الفريق ينبغي لكل واحد منا أن يواصل البحث عن طرق لتحسين عمل منظومة الأمم المتحدة ابتغاء جعل التعويل عليها أكبر وجعلها أكثر فعالية. في هذا الصدد تقع المسؤوليات علينا جميعا ولا يمكننا أن نعتقد بأن المحافظة على النظام القائم مدة عشر سنوات أخرى. مجرد أننا نخاف من الفشل، هي حقا الطريق المثلى للمضي قدما.

وترى بولندا أن كلمة "مسؤولية" ينبغي أن ترشد مداولاتنا بشأن الحاجة إلى التغييرات في منظومة الأمم

في مجلس الأمن. وحقا، نظرا إلى ضعف توفالو البالغ والفريد إزاء القوى الخارجية - التي تشاطرها مع دول نامية جزرية صغيرة كثيرة - بما في ذلك الإرهاب والتردي البيئي، فإننا نؤيد هذه النظرة تأييدا تاما.

وكما بين رئيس وزراء توفالو خلال المناقشة العامة هذه السنة، لدينا اعتقاد راسخ بأن الأمم المتحدة بحاجة، من أجل صون مشروعاتها وأهميتها بالنسبة إلى الجميع، إلى إعادة تقييم دورها ووظائفها حتى تعكس على نحو أفضل واقع العالم اليوم لضمان المشاركة والتمثيل العادلين في هياكلها الرئيسية.

ويجب التأكيد على أن الدور والمسؤولية الرئيسيين لمجلس الأمن فيما يتعلق بتعزيز وصون السلام والأمن الدوليين حرجان بالنسبة إلى كل شخص. وبالنسبة إلى دول أعضاء ضعيفة وعرضة للتهديدات مثل توفالو من الحيوي ضمان بقائها نفسه.

وفي هذا الصدد فإن قضية توسيع نطاق العضوية في المجلس قضية حيوية. وبالنظر إلى أن الأمم المتحدة تضم الآن ١٩١ دولة عضوا وأن العضوية في مجلس الأمن زادت مرة واحدة فقط، في سنة ١٩٦٥، من ١١ إلى ١٥ فإن توفالو تشاطر الرأي في أن إعادة تشكيل بنية مجلس الأمن يجب أن تتناول أولا وفي المقام الأول قضية العضوية في المجلس، بما يتسق مع مبدأي الديمقراطية والشفافية، وأيضا من أجل تحقيق التمثيل العادل لجميع مناطق الأرض، وخصوصا البلدان النامية والدول النامية الجزرية الصغيرة، في هذا الجهاز الحيوي من أجهزة الأمم المتحدة.

بهذه النظرة تؤيد توفالو زيادة عدد المقاعد الدائمة وغير الدائمة في مجلس الأمن. ونعتقد أن اليابان تستحق شغل مقعد دائم، بالنظر إلى إسهامها الكبير في التنمية والسلام

وينبغي أن تكون أيضا أكثر انخراطا في تقييم العمليات الجارية والحالة في الميدان وفي تحديد طرق تحسينه.

إن آلية المناقشة الجديدة مع جماعات الدول أو الجهات الفاعلة المعنية فيما يتعلق بأي حالة أزمة معينة ينبغي أن تؤخذ في الحسبان أيضا. إن جلسات المجلس تلك، بينما تحافظ على قاعدة الشفافية، ينبغي أن يكون لها شكل غير رسمي ليتاح للأطراف الشريكة أن تقيم المشاكل على نحو نزيه ومتعمق وأن توجد طرقا لمعالجتها. وعلى الرغم من أن الحاجة لا تزال قائمة إلى مناقشات المجلس المفتوحة ومن أن لهذه المناقشات قيمة كبيرة فإن الجلسات غير الرسمية يمكنها أن تساعد في حل المشاكل وفي اتخاذ القرار بشأن الأدوات اللازمة.

إن التعاون مع المنظمات الإقليمية، وخصوصا المنظمات المنخرطة في تنفيذ قرارات مجلس الأمن، أداة أخرى من اللازم زيادة تعزيزها. وكما هي حالة أمانات تلك المنظمات والأمانة العامة للأمم المتحدة ثمة أيضا حاجة حيوية في المجلس إلى إقامة علاقات عمل حقيقية ذات توجه إلى حل المشاكل مع مؤسسات أخرى، وهي علاقات تكمل التبادلات الرسمية للرسائل والمناقشات المنظمة.

وفيما يتعلق باتخاذ القرار فإن المشكلة الأكثر مناقشة لا تزال مسألة حق النقض. في هذا الوقت لا ندعو إلى التخلي عن ذلك الامتياز للدول الدائمة العضوية، ولكننا نرى أنه ينبغي أن يستعمل بطريقة إيجابية، وألا يستعمل إلا حينما توجد حاجة إلى حماية القانون الدولي أو مبادئ الميثاق أو كل الدول الأعضاء، وألا يستعمل خدمة للمصالح التي تخص بلدا من البلدان.

وفيما يتعلق بالجانب الثاني، تعتقد جمهورية بولندا بأن إصلاح مجلس الأمن ينبغي أن يبنى على افتراض أن العضوية لا تمنح امتيازات إضافية فقط ولكنها تزيد

المتحدة، بما في ذلك التغييرات في مجلس الأمن. وبالنظر إلى أن أداء المجلس مركزي بالنسبة إلى فعالية الأمم المتحدة، تقع على عاتق أعضاء المجلس وكل الدول الأعضاء في الأمم المتحدة مسؤولية تعزيز دورها ومشروعيتها.

وأشكر السفير إمبر جونز باري، ممثل المملكة المتحدة، رئيس مجلس الأمن، على تقديمه لتقرير المجلس السنوي. دعوني أذكر ثلاثة جوانب في هذا الصدد: واجبات المجلس في عملية صنع القرار والوفاء بها؛ ومسؤوليات أعضاء المجلس؛ ومسؤوليات كل الدول الأعضاء فيما يتعلق بإصلاح المنظمة.

خلال المناقشة العامة بين الوزير البولندي للشؤون الخارجية، فلودزيميرز سيموجيفيتش، وهو يتوسع في إبراز مبادرة بولندا باعتماد صك سياسي جديد للأمم المتحدة، أن الفجوة بين وظيفتي اسناد الولاية والتنفيذ من وظائف الأمم المتحدة واسعة كثيرا.

ولذلك، نعتقد بأن من مسؤولية الدول الأعضاء في مجلس الأمن أن تكون رائدة في توفير الدعم السياسي والمادي لتنفيذ قرارات مجلس الأمن. ولا يمكن ضمان مصداقية المجلس إلا إذا اتخذت قراراته بطريقة شفافة، بمشاركة كل الأعضاء. إن تعقد التهديدات والتحديات الجديدة للأمن الدولي يجعل من الضروري إقامة التنسيق الأفضل بين مجلس الأمن والجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي في كل من العمل اليومي لهذه الأجهزة والتخطيط ذي الأجل الأطول.

إن الدور الرائد للمجلس ينبغي أن يرى في عملية التعاون الأوثق مع البلدان المسهمة بقوات. وآليات المشاورات القائمة لا تزال تحتاج إلى التحسين، وخصوصا حينما يتعلق الأمر بالجواهر. ينبغي أن تمنح البلدان المسهمة بقوات تأثيرا أكبر في عملية إنشاء بعثات وفي وضع ولاياتها.

الأمم المتحدة. نحن كلنا ندرك أن المجلس، شأنه شأن الأمم المتحدة في مجموعها، يتعين عليه أن يتغير وأن يتكيف حتى يكون قادرا على المواجهة الأقوى للتحديات المعاصرة. ولكن ينبغي لنا أن نعالج إصلاح المجلس بمسؤولية وليس بعواطف. ينبغي لنا أن نتصدى للموضوع بوصفه أحد عناصر التكيف الشامل من جانب منظومة الأمم المتحدة للبيئة الدولية الراهنة. لا يمكننا أن نسمح لأنفسنا بأن يصبح التكيف والتغير هذان اللذان طال انتظارهما رهينة لمصالح خاصة هي، رغم أهميتها وإلحاحيتها غير المشكوك فيهما، جزء من الصورة الكلية.

السيد آديتشي (بنن) (تكلم بالفرنسية): في الفترة التي يشملها تقرير مجلس الأمن واجه المجلس تحديات كبيرة استدعت اتخاذ قرارات جريئة. لقد بذلت الوفود لدى المجلس كل جهد لتحليل الحالات المعنية على أساس التقارير البالغة التنوير التي قدمها الأمين العام إليها. وبالتالي أمكن للمجلس أن يصوغ توافق الآراء اللازم للعمل بشأن القضايا المعروضة عليه، على الرغم من أن استعمال حق النقض في مثل هذه الحالات شله وكشف عن القيود التي تقيده، خصوصا فيما يتعلق بالحالة في الشرق الأوسط.

يرحب وفد بلدي بالانتباه الدائم الذي أولاه مجلس الأمن لمشاكل القارة الأفريقية. إننا ندعو المعنيين في مختلف الحالات الأفريقية الحرجة المطروحة أمام المجلس ألا يدخروا أي جهد، ولو كان مؤلما، للإسراع بتسويتها حتى يمكن للقارة أن تركز مواردها للنهوض بالتنمية المستدامة في سياق تنفيذ الشراكة الجديدة لتنمية أفريقيا. ونرحب بتعبئة المجلس الجارية لتسوية الأزمة الإنسانية في دارفور والحالات في جمهورية الكونغو الديمقراطية وكوت ديفوار وغيرهما.

وأود أن ألفت الانتباه إلى بعثة مجلس الأمن التي توجهت إلى غرب أفريقيا في حزيران/يونيه الماضي، ومكنت

المسؤوليات أيضا. لذلك، عندما نناقش قضية توسيع عضوية مجلس الأمن يتعين علينا أن نتذكر أن المفتاح لوجود مجلس أمن على قدر أكبر من الفعالية والمشروعية لا يكمن في عدد أعضائه ولكن في جودتهم وعزمهم الحقيقي على العمل خدمة للمصلحة العامة.

موقف بولندا من مسألة توسيع المجلس لا يزال كما هو. نرى أن الأمم المتحدة التي زاد عدد أعضائها بحاجة إلى مجلس أمن أكبر وأكثر تمثيلا وديمقراطية. ولذلك، نؤيد التغييرات في الفئتين كليهما من العضوية. وندرك استعداد بلدين، هما ألمانيا واليابان، للإسهام على نطاق أوسع في إحلال السلام والأمن ولتولي مسؤوليات الدول الدائمة العضوية في المجلس. ونشاط الرأي في أن دولا أخرى ذات إسهام كبير من آسيا وأفريقيا وأمريكا الجنوبية ينبغي أن تجتهد لها مقاعد دائمة في المجلس.

وفي نفس الوقت ينبغي توسيع مجموعة الدول غير دائمة العضوية بطريقة تعكس التغييرات في المجموعات الإقليمية. وفي هذا السياق دعوني أذكر بالموقف المبرر المتخذ من جانب مجموعة أوروبا الشرقية والداعي إلى التمثيل الأفضل في المجلس. إن مجموعة أوروبا الشرقية زادت بأكثر من الضعف عدد الدول الأعضاء منذ إنشائها. إن تاريخ دولها الأعضاء الفريد؛ وتجربتها الأخيرة في معالجة أنواع كثيرة من الصراعات وفي التغلب على مختلف التهديدات؛ وتنامي دور المجموعة في منع الصراع وحفظ السلام ومؤخرا المساعدة الإنمائية تعطيلها ليس فقط الحق في أن يكون لها تمثيل أفضل ولكن أيضا واجب استعمال تجربتها في أعمال مجلس الأمن.

دعوني أختتم بتقديم ملاحظتي الثالثة. إن عدد الوفود التي قررت التكلم بشأن هذا البند من جدول الأعمال يبين مدى أهمية مسألة إصلاح مجلس الأمن بالنسبة إلى أعضاء

منذ تأسيس الأمم المتحدة، وأن الدول الجديدة تمتلك بعض الثقل ديمغرافيا واقتصاديا وعسكريا.

إن موقف بنن من هذه القضية الهامة يتماشى مع موقف حركة عدم الانحياز والاتحاد الأفريقي. وتعتقد بنن أن إصلاح الأمم المتحدة، وخاصة إصلاح مجلس الأمن، سيعزز عالمية المنظمة وقدرتها على المساهمة الفعالة في تحقيق الأهداف المكرسة في الميثاق، ولا سيما تعزيز التنمية الاقتصادية وصون السلام والأمن الدوليين.

وتعتقد بنن أن أي إصلاح لمجلس الأمن يجب أن يأخذ بعين الاعتبار التطلعات المشروعة للبلدان النامية، وخاصة البلدان الأفريقية، بينما يحافظ على فعالية المجلس وعمله بالشكل المناسب.

وليس لبنن اعتراض على ترشح البلدان الصديقة، اليابان وألمانيا والبرازيل، للعضوية الدائمة في مجلس الأمن. ومع ذلك، فإن مدى وطبيعة وأنماط زيادة عدد أعضاء مجلس الأمن أمور يجب أن تقوم على مبادئ المساواة في السيادة بين الدول، والتوزيع الجغرافي العادل بغية ضمان التمثيل الفعلي للمناطق المختلفة، حسب الترتيبات التي تتفق عليها فيما بينها. ولكي نكون واضحين، لا يمكن أن تكون هناك زيادة متحيزة أو انتقائية لعدد الأعضاء الدائمين وغير الدائمين في مجلس الأمن تضر بالدول النامية.

وفي ذلك السياق، ينبغي أن يكون لأفريقيا، مثل كل المجموعات الإقليمية الأخرى، مقعدان دائمان في مجلس الأمن. وأي حل آخر سيتسبب باختلال فعلي في التوازن وزيادة تمثيل مجموعة إقليمية على حساب المجموعات الأخرى. بعبارة أخرى، تطالب أفريقيا وعن حق بمقعدين دائمين ومقعدين غير دائمين، إضافة إلى المقاعد الثلاثة التي لديها الآن.

المجلس من إرسال رسالة واضحة إلى الأطراف في الميدان أن عليها أن تحقق توافقا قويا في الآراء على المستوى المحلي من أجل إحراز تقدم في حل الأوضاع المعروضة على المجلس. كماؤكد التفاعل الذي ما فتئ يتزايد بين مجلس الأمن والاتحاد الأفريقي والمنظمات دون الإقليمية.

إن الصراعات في قارات أخرى تتجه نحو استعادة السلام والاستقرار. والاستثناء هو الوضع في الشرق الأوسط، وخاصة الصراع الإسرائيلي الفلسطيني والوضع في العراق، حيث يسود العنف غير الخاضع للسيطرة وما زالت الخسائر الفادحة في الأرواح البشرية تسبب الألم للبشرية دونما ظهور نهاية في الأفق.

ولقد بذل المجلس جهودا جبارة لمكافحة الإرهاب، كما يبين ذلك التقرير المعني بتنشيط لجنة مكافحة الإرهاب (S/2004/124) وإنشاء الإدارة التنفيذية للجنة، وكذلك اتخاذ المجلس الأسبوع الماضي بالإجماع القرار ١٥٦٦ (٢٠٠٤) الذي يحدد التأكيد على أنه لا يمكن أن يكون هناك أي تبرير للأعمال الإرهابية ضد المدنيين.

إن نظر مجلس الأمن في المسائل التي تؤثر بوضوح على السلام والأمن الدوليين جزء آخر هام من أنشطته. ونعتقد أن المناقشات المواضيعية مفيدة جدا لأنها تمكن المجلس من استباق التحديات وتفسح المجال للدول غير الأعضاء في المجلس للمشاركة في البحث عن حلول.

وفي ما يتعلق بمجلس الأمن نفسه وأساليب عمله، أشدد على الحاجة إلى التوصل بسرعة إلى توافق في الآراء على إصلاح المجلس، وخاصة زيادة عدد أعضائه. ومن حسن الطالع أن أغلب الدول الأعضاء جددت، خلال المناقشة العامة، تأكيد رغبتها في جعل مجلس الأمن أكثر تمثيلا للمجتمع الدولي برمته، بالنظر إلى أن الوضع العالمي تغير إلى حد بعيد، وأن عدد الدول الأعضاء زاد من ٥١ إلى ١٩١

وفي ذلك الصدد، وبالنظر إلى كون أن تهديدات وتحديات جديدة للسلام والأمن الدوليين ظهرت على الساحة العالمية، هناك حاجة ملحة إلى تسريع إصلاح المنظمة وإعادة تنظيمها، وخاصة مجلس الأمن. وفي ذلك السياق، نعتقد أن المهم أن يعزز إصلاح مجلس الأمن دورها وسلطتها وفعاليتها. وعلى ضوء الأحداث التي جرت في ما يتعلق بالأزمة العراقية، ينبغي للمجلس أن يعمل على استعادة ثقة المجتمع الدولي ويثبت أنه قادر فعلا على التصدي لأصعب التحديات الماثلة أمامه. وعلى المجلس أن يكون قادرا على التصدي بشكل ملائم للتحديات والتهديدات الجديدة. وينبغي تعزيز سلطات ووسائل مجلس الأمن لمنع الصراعات من خلال إنشاء آلية عملية تعطي المجلس الحق في اللجوء إلى إجراء وقائي للتنفيذ.

وتجذب أوزبكستان توسيع كلتا فئتي عضوية مجلس الأمن حسب الإمكانيات السياسية والاقتصادية للبلدان وعلى أساس التمثيل الجغرافي العادل ومعايير أخرى. ولكن زيادة عدد أعضاء أي فئة من فئتي أعضاء المجلس يجب أن تشمل البلدان المتقدمة النمو والنامية على حد سواء.

ونؤكد مجددا رأينا أن اليابان وألمانيا مرشحان يتصفان بالمصادقية والجدارة للعضوية الدائمة في مجلس الأمن. ولكن أود أن أذكر أن زيادة عدد أعضاء مجلس الأمن يجب ألا تكون غاية في حد ذاتها، ويجب ألا تحد من فعالية المجلس، معرضة بالتالي فعالية عمل المجلس للخطر. ونعتقد أنه ينبغي للفريق العامل المفتوح العضوية المعني بمسألة التمثيل العادل في مجلس الأمن وزيادة عدد أعضائه والمسائل الأخرى المتصلة بمجلس الأمن أن يواصل دراسة كل القضايا ذات الصلة، مراعيًا بشكل كامل أهميتها السياسية والعملية لمستقبل مجلس الأمن والأمم المتحدة برمتها على حد سواء.

وتعتقد بنن أن حق النقض ينبغي أن يشمل الأعضاء الدائمين الجدد في مجلس الأمن. علاوة على ذلك، ينبغي منح الأعضاء غير الدائمين في مجلس الأمن سلطة حق النقض، بالتناوب، خلال الشهر الذي يتولون خلاله رئاسة المجلس، بالنظر إلى الدور الهام للبلد الذي يتولى رئاسة المجلس ومسؤوليته السياسية عن القرارات التي يتخذها المجلس خلال رئاسته.

ومع مراعاة ذلك، تنتظر بنن باهتمام كبير تقرير الفريق رفيع المستوى المعني بالتهديدات والتحديات والتغيير الذي أسسه الأمين العام لدراسة التحديات والتهديدات التي تواجه العالم اليوم والتغييرات التي على الأمم المتحدة القيام بها للتصدي لذلك. وسيشارك بلدي بنشاط في دراسة استنتاجات الفريق بغية الاستفادة منها على أفضل وجه لصالح مستقبل المنظمة والبشرية برمتها.

السيد وحيدوف (أوزبكستان) (تكلم بالروسية):

إن التغييرات التي طرأت على الوضع الدولي تفرض أن يقوم عدد متزايد من البلدان باستعراض آرائها عن وضع ودور الأمم المتحدة، وإعادة التفكير في مسألة كيفية إصلاح الأمم المتحدة لتمكينها من التصدي بشكل أكثر فعالية للتحديات التي تواجه المجتمع الدولي.

وتعتقد أوزبكستان أن الأمم المتحدة ينبغي أن تبقى المكون الرئيسي لصرح الأمن العالمي والتعاون الدولي الجماعي. وتتوقف فعالية المنظمة بشكل مباشر على جهودنا الجماعية لإصلاحها. وفي ذلك السياق، نود أن نذكر أنه خلال عملية إصلاح الأمم المتحدة ينبغي كفالة أن يكون العمل الذي تضطلع به كل أجهزتها مركزا بصورة عملية على القضايا التي تتصف بأولوية عليا حقا. وتواجه الأمم المتحدة تحدي تكييف آلياتها مع الحقائق الدولية الجديدة.

التوزيع الجغرافي العادل، والتأكيد على أن لا يغفل التمثيل الدول النامية والدول الصغيرة.

رابعاً، تخصيص مقعد دائم لمجموعة الدول العربية، تشغله الدول بالتناوب وبالتنسيق فيما بينها.

خامساً، فيما يختص بحق النقض، نلاحظ أهمية وضع حدود وضوابط على نطاق استخدام هذا الحق، منها قصور استخدامه على المسائل التي تندرج تحت الفصل السابع من الميثاق.

سادساً، من الضروري أن تكون هناك نظرة واقعية للتغيير الذي جرى على عدد أعضاء بعض المجموعات الجغرافية وبالذات مجموعة الدول الآسيوية ومجموعة دول أوروبا الشرقية.

وأخيراً، لنا أن نأمل بأن يتم التوصل إلى صيغة توافقية ترضي جميع الأطراف وتضمن أداء مجلس الأمن لمهامه دون أية معوقات.

رفعت الجلسة الساعة ١٢/٥٥.

ومثل كل أعضاء الأمم المتحدة، تأمل أوزبكستان كذلك أن تفتح توصيات تقرير الفريق رفيع المستوى المعني بالتهديدات والتحديات والتغيير، المقرر إصداره في كانون الأول/ديسمبر من هذه السنة، آفاقاً جديدة أمام التعزيز الفعلي لفعالية المنظمة.

السيد الناجم (الكويت): أود أن أتقدم بالشكر والتقدير إلى رئيس مجلس الأمن السفير إمبر جونز باري الممثل الدائم للمملكة المتحدة، على العرض الواضح لتقرير مجلس الأمن المقدم إلى الجمعية العامة. كما أود أن أشيد بالتحسن الذي طرأ على أساليب وإجراءات مجلس الأمن التي تم العمل بها وتطبيقها، والإشادة والتقدير للأعضاء الذين يطلعون بقية دول المجلس بشكل دوري على مجريات الأمور في مجلس الأمن مما يضيف مزيداً من الشفافية.

وأود كذلك أن أعرب عن تقديرنا للجهود الكبيرة التي بذلها كل من الرئيس السابق للفريق العامل المفتوح العضوية، ونائبيه على إدارتهم المتميزة للمناقشات.

لعل مناقشة الجمعية العامة اليوم لهذه المسألة، تُعد مناسبة أخرى مؤاتية لتأكيد موقف دولة الكويت والذي ينطلق من الثوابت الرئيسية التالية.

أولاً، نؤكد على أهمية تقنين الإجراءات المتخذة من قبل مجلس الأمن لتحسين أساليب عمله دون انتظار حصول اتفاق على المسائل الأخرى مثل حجم وتكوين المجلس وعملية صنع القرار.

ثانياً، تؤيد الكويت زيادة العضوية في مجلس الأمن على ألا تكون هذه الزيادة كبيرة حفاظاً على فعالية المجلس وكفاءته في عملية صنع القرار للتصدي للتزاعلات التي تهدد السلم والأمن الدوليين.

ثالثاً، أن تنسجم وتتفق الزيادة في عضوية مجلس الأمن مع مبدأ المساواة في السيادة بين الدول الأعضاء ومبدأ